البنك حدد في تعميم للجهات الخاضعة لرقابته ضوابط التأجيل للمستحقين.. وشهر من الآن لإبداء العميل رغبته في التأجيل

«المركزي» يعطي البنوك الضوء الأخضر لتأجيل أقساط المواطنين

■ القانون لا يسري على القروض المتخذة بشأنها أحكام قانونية.. ولا على الأقساط المتأخرة

■ الخزانة العامة تتحمل كلفة التأجيل.. والجهات الدائنة تقدم للعميل شهادة بالرصيد القائم

أحمد مغربي ـ مصطفى صالح

أعلن بنك الكويت المركزي أمس، عن شروط وضوابط تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة للجهات الخاضعة لرقابته، وذلك للمستحقين من المواطنين لمدة 6 أشهر، تنفيذ لأحكام القانون رقم 3 لسنة 2021 والذي نشر أمس في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم»، ليبدأ تفعيل القانون في يوم صدوره.

وأوضح «المركزي» في تعميم للبنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل حصلت «الأنباء» على نسخه منه، أن هذه الشروط والضوابط تسري على جميع العملاء من المواطنين الكويتيين المستحقين، شريطة تقديم العميل للجهة الدائنة خلال شهر من تاريخ العمل بالقانون ما يفيد برغبته في تأجيل سداد الالتزامات المالية، وعلى الجهات الدائنة توفير قنوات إلكترونية وغيرها لاستطلاع رغبة العميل.

ويأتي قانون تأجيل أقساط القروض للمواطنين من قبل مجلس الأمة والحكومة، في ظل التداعيات الاقتصادية السلبية التي فرضتها جائحة فيروس كورونا على المواطنين، وسعيا لتخفيف الأعباء والالتزامات المالية عليهم نتيجة الأزمة الحالية، حيث تعد هذه المرة الثانية التي يتم فيها تأجيل أقساط القروض للمواطنين لمدة 6 أشهر بعد أن تم إقرارها للمرة الأولى خلال العام الماضي.

وكانت البنوك هي من تحمّل تكاليف التأجيل في المرة الأولى، والتي بلغت نحو 400 مليون دينار، فيما سيتحمل التكلفة هذه المرة البالغة 340 مليون دينار الخزانة العامة للدولة، وقد نص القانون على أنه يجوز بقرار من الجهات المعنية في تطبيق أحكام هذا القانون تمديد تأجيل الأقساط لمدة 6 أشهر أخرى. وبالعودة إلى الضوابط التي حددها «المركزي» لتأجيل الأقساط، فقد نصت على انه في حال إبداء العميل رغبته في تأجيل السداد تقوم الجهة الدائنة بتأجيل الأقساط المشمولة بالقانون 6 أشهر ابتداء من أول قسط لاحق لإبداء الرغبة، مشيرا إلى أن هذا التأجيل لا يسري على القروض وعمليات التمويل التي اتخذت إجراءات قانونية في شأنها وأصبحت واجبة الأداء بالكامل بسبب تأخر العميل في سداد التزاماته قبل تاريخ العمل بالقانون.

ولا يسري التأجيل أيضا على الأقساط المتأخرة، حيث يمكن للجهات الدائنة الاستمرار في المطالبة بها وفق الإجراءات القانونية المقررة، وسيتم وقف الاستقطاعات بالنسبة لأقساط القروض وعمليات التمويل التي يتم استيفاؤها من خلال أوامر دفع دائمة خلال فترة تأجيل سداد الالتزامات المالية، وعلى الجهات الدائنة التنسيق مع البنوك بهذا الشأن.

وستتحمل الخزانة العامة للدولة تكلفة تأجيل سداد الالتزامات المالية التي هي فقط تكلفة تأجيل أقساط القروض وعمليات التمويل 6 أشهر، حسب المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS-9)، ولا يتحمل العميل أي كلفة نتيجة التأجيل، ويتعين على الجهات الدائنة إعطاء العميل شهادة تفيد بالرصيد القائم للمديونية على العميل عند البدء بتأجيل الأقساط. وتقوم الجهات الدائنة بالتنسيق فيما بينها وبين شركة شبكة المعلومات الائتمانية «ساي نت»، بحيث لا تحتسب الأقساط المؤجلة كأقساط متأخرة، وألا يؤثر تأجيل الأقساط على احتساب الالتزامات الشهرية للعملاء.

ويتعين على كل الجهات الدائنة موافاة «المركزي» خلال 3 أشهر من تاريخ العمل بالقانون رقم 3 لسنة 2021 ببيانات تفصيلية مدققة من مراقبي الحسابات على كل حالات التأجيل، مصحوبة بشهادة من مراقبي الحسابات تتضمن التأكيد على أن كل القروض وعمليات التمويل التي تم تأجيلها وفقا لأحكام المادة 2 من القانون مستوفية جميع الشروط والضوابط المعتمدة، وأن تكلفة التأجيل التي ستتحملها الخزانة العامة للدولة تم احتسابها على نحو صحيح وفق هذه الضوابط والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

لمدة 6 أشهر أعتباراً من القسط المستحق لأبريل الجاري

«المالية»: تأجيل تحصيل أقساط المستفيدين من «صندوق المتعثرين» و«دعم الأسرة»

خليفة حمادة

أعلنت وزارة المالية عن إصدار وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، القرار الوزاري رقم 22 لسنة 2021 بشأن تأجيل تحصيل الأقساط الشهرية للعملاء المستفيدين من صندوق المتعثرين، وصندوق دعم الأسرة، وذلك اعتبارا من امس 18 أبريل 2021 ولمدة شهر لمن يرغب بالتأجيل، على أن يتم تنفيذ أحكام نص القانون رقم 3 لسنة 2021 في شأن تأجيل الالتزامات المالية لمدة 6 أشهر، وفيما يلي ما نص عليه القرار الوزاري رقم 22 لسنة 2021:

● مادة أولى: تتولى البنوك المديرة بصفتها نائبة عن الدولة بالتنسيق مع إدارة الحسابات العامة بوزارة المالية بشأن تأجيل الأقساط المستحقة على العملاء الراغبين في تأجيل الأقساط المستحقة عليهم لصندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار وصندوق دعم الأسرة لمدة 6 أشهر اعتبارا من القسط المستحق لشهر أبريل 2021 وما يترتب على ذلك من تمديد أجل العقود والإقرارات الرسمية الموثقة لدى وزارة العدل لمدة 6 أشهر طبقا لحكم المادة الثالثة من القانون رقم 3 لسنة 2021 المشار إليه.

● مادة ثانية: على العملاء الراغبين بتأجيل أقساطهم الشهرية عن الفترة المذكورة في المادة الأولى من هذا القرار أن يطلبوا ذلك من البنك المدير خلال فترة شهر من تاريخ العمل بالقانون، ويمكن للبنوك المديرة توفير قنوات إلكترونية لاستيفاء رغبة العميل.

● مادة ثالثة: في حال طلب العميل تأجيل أقساطه خلال فترة إبداء الرغبة المشار إليها بالمادة الثانية من هذا القرار، يقوم البنك المدير بإرجاع أقساط العميل التي تم خصمها من حسابه البنكي خلال فترة التأجيل.

● مادة رابعة: لا يستفيد من حكم المادة الأولى من هذا القرار العملاء الذين اتخذت ضدهم إجراءات قانونية أو صدرت ضدهم أحكام قضائية لعدم التزامهم بسداد الأقساط المستحقة عليهم تجاه صندوق المتعثرين وصندوق دعم الأسرة وكذلك العملاء المتأخرين عن سداد الأقساط المستحقة عليهم قبل تاريخ 2021/4/1.

● مادة خامسة: على الجهات المعنية والبنوك المديرة كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم 3 لسنة 2021 وينشر في الجريدة الرسمية.

«التأمينات» تحدد ضوابط التأجيل وفقاً لقانونها

أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن تأجيل سداد بعض المبالغ الواردة بقانون التأمينات الاجتماعية الخاصة بالاستبدال، وأقساط المعاشات المقدمة، وكذلك تأجيل بعض الاشتراكات، وهي حصة أصحاب الأعمال في القطاعين الأهلي والنفطي غير المملوك للدولة، واشتراكات المؤمن عليهم في الباب الخامس (العاملون لحسابهم الخاص)، علما أن طلب التأجيل متاح على موقع المؤسسة لمدة شهر اعتبارا من 2021/4/18 ولمن يرغب في ذلك فقط.

وحددت مدة التأجيل 6 أشهر اعتبارا من 2021/5/1، أو من 2021/6/1 لمن يتقدم بالطلب بعد تاريخ 2021/5/4، علما أن إمكانية التأجيل متاحة حتى 2021/5/17، أما فيما يخص الاشتراكات فسيتم التأجيل اعتبارا من 2021/5/1 ويستأنف تقسيط مبالغ الاشتراكات المؤجلة على 24 شهرا تبدأ من شهر نوفمبر لمن لم يسبق له التأجيل في عام 2020، ومن الشهر التالي لانتهاء مدة الـ 24 شهرا لمن سبق له التأجيل.

وعلى من يرغب بالاستفادة من التأجيل الدخول على الموقع الرسمي .www.pifss.gov kw ثم اختيار البوابة الإلكترونية الموافقة لفئته، أما الأفراد أو أصحاب الأعمال فدون حاجة لمراجعة المؤسسة شخصيا، أما بالنسبة للمؤمن عليه فينبغي له أن يبدي رغبته بالتأجيل لدى صاحب العمل.

موعد التطبيق

وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي فانه في حال إبداء العميل رغبته في تأجيل السداد، فستقوم الجهات الدائنة بتأجيل اقساط القروض لمدة 6 أشهر ابتداء من أول قسط لاحق لإبداء الرغبة. وبناء على ذلك فإن التطبيق سيكون أغلبه اعتبارا من شهر مايو المقبل، اما تأجيل اقساط المتقاعدين سيكون اعتبارا من شهر مايو.

التأجيل عبر الخدمة الهاتفية والتطبيقات

قامت بعض البنوك بإضافة خدمة طلب تأجيل الأقساط الشهرية للمواطنين على الخدمة الهاتفية وذلك تسهيلا لإبداء الرغبة للعملاء، بالإضافة الى توفير تلك الخدمة عبر التطبيقات الذكية للبنوك ومن خلال خطوات بسيطة للغاية. وستقوم البنوك بإرسال رسالة نصية الى العميل تفيد بتأجيل الأقساط الشهرية. وذكرت مصادر مصرفية لـ«الأنباء» أن أي عميل لن يقوم بالاتصال بالخدمة الهاتفية للبنك التابع له المديونية او من خلال التطبيقات الذكية لطلب تأجيل الأقساط الشهرية فان ذلك يعتبر عدم رغبة من العميل في تأجيل الأقساط.

«الائتمان»: 3 قنوات لتأجيل أقساط العملاء

دعا بنك الائتمان الراغبين في تأجيل الأقساط من العملاء إبداء ذلك من خلال القنوات الخاصة بالبنك، حيث حدد البنك 3 قنوات لتقديمش طلب تأجيل الأقساط، وذلك عبر البوابة الإلكترونية للبنك لجميع العملاء الراغبين في التأجيل، وعبر التطبيق الهاتفي الخاص ببنك الائتمان، فيما حدد لكبار السن (65 عاما فيما فوق) وذوي الإعاقة وأسر الأسرى والشهداء والورثة مراجعة فرع البنك التابع له العميل حسب عنوان البطاقة المدنية.

حصر لجميع العملاء

علمت «الأنباء» من مصادر مصرفية مسؤولة أن كافة البنوك المحلية ستعمل على إعداد كشوفات تحدد من خلالها عدد العملاء الراغبين في تأجيل اقساط القروض من المواطنين وذلك لإرسالها الى بنك الكويت المركزي ومن ثم رفعها الى مجلس الوزراء لتعويض البنوك عن كلفة التأجيل وفقا للقانون الذي يحدد أن الخزانة العامة للدولة تتحمل كلفة التأجيل.

1,9 مليار دينار إجمالي قيمة ملكياتهم بنهاية مارس الماضي

27 مليون دينار تعاملات الأجانب على أسهم البنوك بالربع الأول

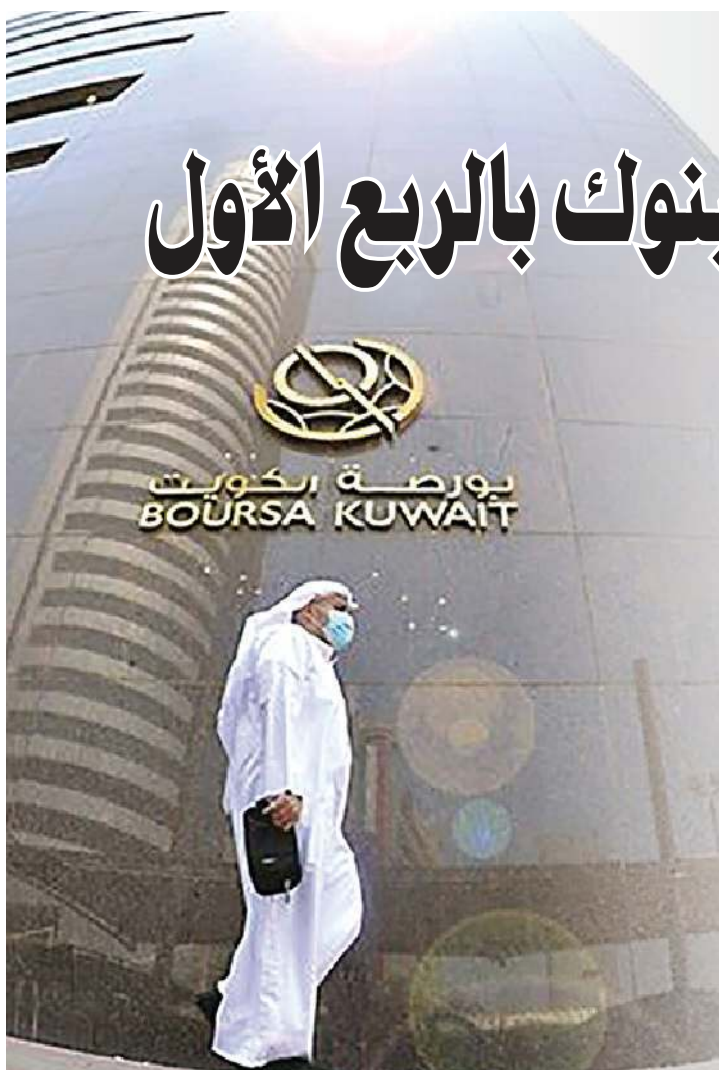

■ 19,7 مليون دينار قيمة العمليات البيعية.. مقابل 7,3 ملايين دينار للشراء

■ 10,7 ملايين دينار من إجمالي القيمة لسهم «الوطني» و5,3 ملايين لـ«بيتك»

شريف حمدي

تباينت توجهات الأجانب تجاه أسهم البنوك الكويتية خلال تعاملات الربع الأول من 2021، حيث تنوعت تعاملاتهم ما بين شراء وبيع مع جنوح للبيع على مستوى عدد البنوك التي تراجعت ملكيات الأجانب فيها وعددها 5 بنوك، فيما تم الشراء على أسهم 4 بنوك، واستقرار نسبة الملكية في بنك واحد وهو «التجاري».

وبنهاية فترة الربع الأول من العام الجاري بلغت قيمة ملكيات الأجانب في جميع البنوك الكويتية 1,93 مليار دينار.

ويعد هذا التوازن في حركة الأجانب على اسهم البنوك منطقيا في ظل اداء البورصة الكويتية خلال الربع الأول من العام الجاري والذي شهد تذبذبا لافتا، حيث استهل العام بإقبال كبير على الأسهم القيادية ومنها البنكية واستمر الأداء على هذا المنوال طيلة شهر يناير، ثم جنحت البورصة للانخفاض خلال فبراير جراء التوسع في عمليات البيع بهدف جني الأرباح، أما في مارس فاتسم الأداء بالتأرجح ما بين الارتفاع والانخفاض.

وفي هذا السياق، رصدت «الأنباء» قيمة العمليات التي نفذها الأجانب على أسهم قطاع البنوك خلال الثلاث أشهر الماضية، وتبين من خلال الرصد ما يلي:

● بلغت قيمة تعاملات الأجانب على أسهم بنوك الكويت الـ10 نحو 27,1 مليون دينار.

● عمليات البيع بلغت قيمتها 19,7 مليون دينار تشكل 73٪ من الاجمالي.

● بلغت قيمة عمليات الشراء 7,3 ملايين دينار تشكل 17٪ من الاجمالي.

● تصدر «بيتك» البنوك التي ارتفعت فيها نسبة ملكيات الأجانب خلال الربع الأول من العام الحالي، حيث ارتفعت النسبة بنحو 0,09٪ بقيمة شراء 5,3 ملايين دينار، وبلغت نسبة ملكيات الأجانب في «بيتك» بنهاية الربع الأول 10,23٪.

● تلاه «وربة» بشراء الأجانب لـ0,37٪ من الأسهم خلال الربع الأول بقيمة 1,4 مليون دينار، وارتفعت ملكيات الأجانب في «وربة» إلى 4,17٪.

● ارتفعت كذلك ملكيات الأجانب في البنك الأهلي بنسبة 0,10٪ بقيمة 327 ألف دينار، لتصل نسبة الأجانب بالبنك بنهاية الربع الأول إلى 1,05٪.

● كذلك ارتفعت ملكيات الأجانب في بنك اهلي متحد بنسبة 0,04٪ بقيمة بلغت 267 ألف دينار، ليصل اجمالية النسبة إلى 0,31٪.

● في المقابل تصدر «الوطني» البنوك التي تراجعت ملكيات الأجانب فيها خلال الثلاث أشهر الماضية، وذلك من حيث القيمة، حيث بلغت قيمة بيع 0,19٪ من الأسهم نحو 10,7 ملايين دينار، وأصبحت ملكيات الأجانب في البنك بنهاية الربع الأول 19,64٪.

● تلاه بنك الخليج ببيع 0,60٪ بقيمة 4,1 ملايين دينار، لتصبح ملكيات الأجانب بالبنك 11,87٪.

● ثم بنك برقان من خلال بيع 0,58٪ بقيمة 3,3 ملايين دينار، وتقدر قيمة ملكيات الأجانب بالبنك بنهاية الربع الأول بـ 2,63٪.

● تلاه بوبيان من خلال بيع 0,08٪ بقيمة 1,4 مليون دينار، وأصبحت ملكيات الأجانب بالبنك 5,02٪.

● ثم حل بنك KIB ببيع 0,12٪ من أسهم البنك بقيمة 272 ألف دينار، وبلغت نسبة ملكيات الأجانب بنهاية الثلاثة أشهر الأولى من العام الجاري 4,56٪.